الأستـــاذ: غـفـور عـبـد البـاقـي.

المقياس: الإدارة التربوية والتشريع المدرسي/ ماستر 2/ تربوي.

شعبة علم الاجتماع – قسم علم الاجتماع–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

مقدمة:

أصبحت الإدارة التربوية عملية هامة في المجتمعات المتقدمة، وتزداد أهميتها باستمرار بزيادة مجالات ونشاطات الإنسانية، واتساعها وكثرة التحديات التي تواجهها. والإدارة بشكل عام علم من العلوم له مقوماته وأسسه وأصوله ونظرياته، وهي تتطور وتتجدد حتى تتلاءم مع ظروف المجتمعات وتتعايش معها ومع تقدمها من خلال التفاعل اليومي بين القائمين عليها والبيئة المحيطة، وما تحدثه هذه العملية التفاعلية من سلوكيات سيكولوجية تؤثر سلبا أو إيجابا في نتائج التعليم.

إن أسلوب الإدارة يلعب دورا هاما جدا في سير العملية التربوية والتعليمية. فهو يؤثر في كافة العاملين، ويلهب فيهم المشاركة الكفؤة وتحمل المسؤولية من أجل تحقيق الأهداف التربوية المنشودة، ويسهم في نفس الوقت في حركة بناء المجتمع وتطويره.

أولا: الإدارة التربوية.

1. تعريف الإدارة:

هناك الكثيرٌ من التعاريفٌ لمفهوم الإدارة نذكر منها:

– الإدارة هي القدرة على الإنجاز، وهي تعني استخدام الإمكانيات المتاحة من أجل تحقيقٌ إنجاز معينٌ يخٌدم أهداف معينٌة.

– الإدارة هي عملية توجيهٌ الجهود البشريةٌ وقيادتها في أي مجتمع أو منظمة لتحقيقٌ هدف معينٌ.

– "الإدارة هي وظيفة تنفيذ الأعمال عن طريق الآخرين باستخدام التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة وذلك من أجل تحقيق أهداف المنظمة بكفاية وفاعلية مع مراعاة المؤثرات الداخلية والخارجية على بيئة العمل."

– وهناك من يرى أن الإدارة هي علم وفن والتزام بأخلاقيات المهنة.

2. مفهوم الإدارة التربوية:

– الجهود المنسقة التي يقوم بها فريق من العاملين في الحقل التعليمي من الإداريين والفنيين، بغية تحقيق الأهداف التربوية داخل المدرسة تحقيقا يتمشى مع ما تهدف إليه الدولة من تربية أبنائها تربية صحيحة وعلى أسس سليمة.

– مجموعة من العمليات المترابطة تتكامل فيما بينها في مستوياتها الثلاثة، الوطني (الوزارة)، المحلي (المحافظات والأقاليم)، الإجرائي (المدرسة) وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف التربوية المنشودة.

– مجموعة عمليات (تخطيط، تنسيق، توجيه)على أسس علمية ومنهجية واضحة وظيفية تتفاعل بإيجابية ضمن مناخ مناسب داخل المدرسة وخارجها وفقا لسياسة عامة تضعها الدولة والوزارة والمنطقة والمدرسة... لتحقيق الأهداف المطلوبة.

من خلال هذه التعريفات تبدو أهمية الإدارة التربوية كضامن لتنظيم وتوجيه وقيادة الأعمال والأفراد الذين يكونون القاعدة العملية للمؤسسة، بغية تحقيق هدف أو مجموعة أهداف مسطرة ومنسجمة مع الغايات الكبرى للبلاد.

3. مفهوم الإدارة المدرسية:

وهي عملية توظيف الإمكانات المادية والبشرية المتوافرة في المدرسة بل كل جهد ووقت وتكلفة مالية من أجل تحقيق الأهداف المنشودة والمطلوبة والوصول للحد الأدنى من الجودة لجميع مجالات المنظومة التعليمية.

4. خصائص الإدارة العامة:

1.4. إنسانية الإدارة: إن النشاط الأول والأخير لنشاط الإدارة هو خدمة الإنسان وازدهاره حاضرا ومستقبلا، فقوة وقيمة الإدارة تتوقف على قوة وشخصية الإنسان ونوعية العلاقات السائدة داخل المنظمة الإدارية، ثم القيام بحل المشاكل الإنسانية والاجتماعية داخل الإدارة، وخلق الأجواء النفسية والاجتماعية السليمة والصحيحة داخل منظمات الإدارة.

2.4. بيئية الإدارة: المقصود ببيئية الإدارة هو شدة ارتباط وتعامل الإدارة العامة مع ظروف وعوامل ومعطيات ومقتضيات المحيط والواقع الزماني والمكاني، إيديولوجيا واجتماعيا وحضاريا واقتصاديا وسياسيا. وتفيد عملية الدراسة والتفهم الشامل لبيئة الإدارة العامة في القيام بكافة العمليات الإدارية اللازمة لتحقيق الأهداف العامة على أسس واقعية ومتكيفة مع البيئة الإيديولوجية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للنظام الإداري، الأمر الذي يوفر للإدارة الجو السليم للعمل.

3.4. غائية الإدارة: إن الإدارة ليست بغاية في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لتحقيق هدف. فالإدارة هي فن وعلم جمع الجهود والوسائل المختلفة وتوحيدها وتنسيقها لتحقيق هدف أو أهداف، سواء كانت إدارة خاصة أو إدارة عامة.

4.4. حتمية الإدارة: إن الإدارة حتمية لكل نشاط، ذلك أن الفرد لا يستطيع بمفرده لأسباب منطقية أن يحقق كل الأهداف اللازمة له ولغيره من أفراد المجتمع، كما أن تعدد نشاطات وأعمال الأفراد وانتشار مبدأ التخصص وتقسيم العمل في الجماعات الإنسانية المختلفة يزيد من حتمية وجودة الإدارة كفن وعلم ومهنة.

5. أهداف الإدارة التربوية:

يمكن تلخيص أهداف الإدارة التربوية في أربع نقاط رئيسية هي:

- دراسة المجتمع ومشكلاته وأهدافه وأمانيه والعمل على حل مشكلاته.
- العمل على تزويد المتعلم بخبرات متنوعة ومتجددة يستطيع من خلالها وبواسطتها مواجهة ما يعترضه من مشكلات.
- تهيئة الظروف وتقديم الخدمات والخبرات التي تساعد على تربية التلاميذ وتعليمهم وتحقيق النمو الكامل لشخصياتهم.
- الارتفاع بمستوى أداء العاملين للقيام بتنفيذ المناهج المقررة.

6. مبادئ الإدارة التربوية:

- مبدأ تقسيم العمل: وذلك من خلال تقسيم المهام وتوزيع الأدوار حسب القدرات والكفايات والتخصص.
- مبدأ تفويض السلطة: يفوض المدير بعض سلطاته على بعض المعلمين حسب القدرات مما يساعد على بناء علاقات إنسانية طيبة.
- مبدأ وحدة إصدار الأوامر: يجب ألا تتضارب أو تتناقض التعليمات التي توجه للمعلمين من قبل المدير أو المدير المساعد.
- مبدأ النظام :من خلال احترام التعليمات والقوانين من الجميع.

- مبدأ المكافأة :وذلك بمنح المكافأة المادية والمعنوية بشكل عادل على العاملين.
- مبدأ المساواة في المعاملة : وذلك من خلال عدم التحيز بين العاملين.
- مبدأ المبادأة : من خلال تشجيع العاملين على المبادأة والابتكار.
- مبدأ التعاون : من خلال العمل بروح الفريق.
- مبدأ تنظيم الوقت وإدارته : حتى تنفذ الخطط المرسومة في مواعيدها المحددة.
- مبدأ تدرج السلطة : من أعلى إلى أسفل الهرم التنظيمي بحيث يكون حجم السلطة أقل كلما انخفضنا في الهرم الإداري.
- مبدأ الترتيب : ترتيب مادي للأجهزة والمواد والمعدات وترتيب اجتماع لتنظيم العلاقات الإدارية بين العاملين في المؤسسة.
- مبدأ خضوع المصلحة الشخصية للمصلحة العامة:إذ يجب أن تخضع المصلحة الشخصية لمصلحة المؤسسة عند تعارض المصالح.

7. مستويات الإدارة التربوية:

يمكن تقسيم هذه المستويات إلى ثلاثة أقسام:

1.7. الإدارة التربوية: تمثل الإدارة التربوية الدائرة السياسية المسؤولة عن التعليم والمعروفة بوزارة التربية والتعليم، والتي تتولى رسم السياسة التربوية بما ينسجم مع السياسة العامة للدولة والنظام السياسي القائم، وتسن التّشريعات والقوانين التربوية وتخطيط التعليم وتحديد الميزانيات.

2.7. الإدارة التعليمية: وهي التي تلي الإدارة التربوية في المسؤولية والتخطيط والإشراف، وهي المسؤولة عن أجهزة التعليم في البلد. الدولة. وهي تأخذ اسم مديريات التربية والتعليم، وتتكوّن من أجهزة وهياكل إدارية تشابه ما يوجد في ديوان الوزارة إلى حد كبير، ولكن في شكل أصغر حجما وأقل تعقيدا. وتشرف كل إدارة تعليمية على المدارس الابتدائية والأساسية والثانوية التابعة لها في المنطقة المحلية.

3.7. الإدارة المدرسية: وهي المسؤولة عن التنظيم المدرسي وفعاليتها من تعليم وتعلّم أنشطة، وعن تنفيذ الخطط والبرامج وفقا للسياسات المرسومة واللوائح والتعليمات، وعن نسج خيوط شبكة العلاقات بين المدرسة والمجتمع، وتزداد مسؤولياتها أو تضيق وفقا لطبيعة النظام التربوي في المجتمع ودرجة المركزية فيه.

8. وظائف الإدارة التربوية:

يمكننا أن نورد الوظائف أو العمليات التي تتكون منها العملية الإدارية في المدرسة كالآتي:

1.8. التخطيط: يتضمن تحديدا مسبقا للأهداف المراد تحقيقها، وأيضا لوسائل إنجازها وتحصيلها، فهو يتعلق بتحديد ما يجب عمله وكيفية عمله ومن الذي سيعمل ذلك، فالتخطيط هو الرابط ما بين الوضع الذي نحن عليه وما بين الهدف الذي نريد تحقيقه.

2.8. التنظيم: تقسيم أوجه النشاط التعليمي اللازمة لتحقيق أهداف المدرسة وخططها، فهناك الأنشطة الإدارية والأنشطة الفنية، وهناك عناصر بشرية من إداريين ومعلمين وأخصائيين، ولكل مجموعة من هؤلاء أنشطة، ولهذه الأنشطة أهداف وإجراءات، ويتطلب تنظيم العمل بالمدرسة تكليف كل فرد أو كل مجموعة بمهام معينة أو بمستويات محددة.

3.8. التوجيه: ويعني تزويد أفراد المجتمع المدرسي بالإرشادات والمعلومات اللازمة لكيفية تنفيذ السياسات المدرسية وانشطتها المختلفة، فهناك الإشراف والتوجيه الفني، وهناك التوجيه المالي والتوجيه الإداري، ومن خلال التنظيم يمزج مدير المدرسة الموارد البشرية والمادية في بوثقة متجانسة تسير نحو تحقيق الأهداف المنشودة بتقسيم العمل، وتفويض الصلاحيات.

4.8. التقويم: عملية هدفها التأكد من أن النتائج التي تحققت أو تلك التي في طريقها إلى التحقيق مطابقة للأهداف المقررة أو غير مطابقة، ومن خلال المتابعة تقدم تغذية راجعة فورية قد تسهم في مراجعة الأهداف الموضوعية أو مراجعة الأساليب والإجراءات المتبعة وتذليل الصعوبات، وتقويم العاملين للوقوف على درجة كفايتهم والوقوف على مدى التنسيق بين مختلف الوظائف والوحدات، وتجنب بعض الأخطاء التي يمكن التنبؤ بها قبل وقوعها وفي هذه الوظيفة تتم عمليات إرشاد وتحفيز الموظفين باتجاه تحقيق الأهداف.

9. الإدارة التربوية والقيادة.

1.9. أنواع القيادات الإدارية:

يمكن أن نفهم مدلولات القيادة الإدارية من خلال ثلاثة اتجاهات:

1.1.9. القيادة الدكتاتورية: من أهم مميزات هذا الاتجاه ربطه بين السلطة والقيادة، وجعلها في قبضة واحدة، وتعد السلطة القوة المحركة لدور القائد وسبيله في فرض إرادته ومكانته واحترامه بين أتباعه، وفي غالب الأحيان يتم الخضوع لمثل هذه القيادات تحت طائلة الخوف من العقاب والمساءلة، إلا أن العيب الظاهر في هذا الاتجاه يتجلى في أن شخصية المدير لا تؤثر في المرؤوسين إلا بمقدار ما تفرضه سلطته المستمدة من وظيفته، فضلا على أن هذا السلوك يقتل روح الإبداع والمبادرة والحماس عند الأفراد، وتنتفي فيه أساليب الحوار والمشاركة المثمرة.

2.1.9. القيادة الديمقراطية: تقوم القيادة الإدارية في هذا الاتجاه على قوة شخصية المدير وما يملكه من صفات وملكات ينفذ بها إلى قلوب أتباعه وأرواحهم، فيقبلون به قائدا عن قناعة، إنها قيادة غير قائمة على السلطة الرسمية، بل نابعة من قوة الشخصية، ومدى تأثيرها في الآخرين، فيكون هذا الاتجاه أكثر انسجاما وأوفر إبداعا وتحقيقا للنجاح كما أن العمل سينتقل من مجرد وظائف ومسؤوليات روتينية إلى فريق متماسك ومتكامل ومتناسق متوحد الأفكار والأهداف وهذا ما تسعى إليه كل قيادة ناجحة.

3.1.9. القيادة الآلية: يعتبر هذا الاتجاه أخف ضررا من الاتجاه الأول، لكنه لا يرقى إلى مستوى القيادة في الاتجاه الثاني. فهو اتجاه يربط بين ممارسة القيادة وانجاز الوظائف تماشيا مع التعليمات والتوجيهات الرسمية، فالقائد يحرص على تحقيق الأهداف وفق المساطر الرسمية وحسب ما يمليه التسلسل الهرمي للوظائف، مما يحول المؤسسة إلى آلة متحركة بأسلوب دقيق ورتيب يقوم فيها القائد بدور الموجه والمنسق والرقيب وصاحب القرارات، فيما يكتفي الأتباع بالتنفيذ الممكن، فلا يتحسسون قيمتهم ولا قيمة ما ينجزون كأفراد لهم قدرات وطموحات وأهداف سامية، لأن الجميع، وبكل بساطة، يعمل بمقدار ما تمليه عليه وظيفته.

2.9. مواصفات القيادة الناجحة:

إن القيادات الناجحة تقوم على توافر جملة من المواصفات الشخصية للقائد. ويمكن تلخيصها فيما يلي:

– البنية الجسدية السليمة التي تؤهله للقدرة على الانتظام في عمله، ومراعاة واحترام المواعيد بالدقة اللازمة، وقوة التحمل والعمل لساعات طويلة.

– المظهر الشخصي الذي يليق بمكانة القائد، وبدوره كمشرف. فالمظهر اللائق يوحي بالثقة في النفس وفي المركز، ويمنح الهبة والاحترام، فكم من قائد أصبح محط سخرية واستهزاء بسبب إهماله لمظهره الشخصي.

– النضج الانفعالي الذي يساعد القائد على السيطرة على نفسه، وحفظ توازنها في حالة الرضا أو الغضب.

– الذكاء والتركيز، وهما خاصيتان تضفيان على القائد القوة والحنكة في اتخاذ القرارات.

– القدرة على الإقناع، ولا تتم إلا من خلال النظر الثاقب للأمور والانتباه المتواصل والمركز على العمل والعاملين.

– المبادرة الشجاعة، كون نجاح المدير يبقى رهينا بمبادراته وشجاعته في اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب، وبالسرعة اللازمة والحزم اللازم في التنفيذ.

– الصفات الإنسانية: إن الاهتمام برغبات العاملين وطموحاتهم المختلفة والعمل على إنصاف الجميع، وخلق روح التضامن والتكافل الاجتماعي، والرعاية والعطف والشعور بمشكلات الأفراد والجماعات، وتقديم العون، وتأمين الحلول بحب ووئام، كلها سلوكيات تضفي على شخصية المدير القدسية والطهر، وتجعله في نظر العاملين معه مثالا للقيم الإنسانية النبيلة.

– القدرة على حل المشكلات: إن الكثير من الحلول لا تخضع للقواعد العلمية، ولا للقدرات بل تحتاج إلى خبرات متراكمة تمكن المدير من القدرة على التشخيص، والتحليل للفعل ورد الفعل البشري اتجاه مواقف مختلفة.

10. نظريات الإدارة التربوية:

من أبرز النظريات الحديثة في الإدارة التربوية ما يلي:

1.10. المدرسة الكلاسيكية (التقليدية): ظهرت هذه النظرية في مطلع القرن العشرين، وهي تمثل المرحلة الأولى من التطور الإداري، وهي تدعو بضرورة معاملة الإنسان على أنه شبيه بالآلة ويحفز بواسطة المكاسب المادية. وهذا ما حدا بالبعض من أمثال Simon أن يطلقوا على هذه النظرية "نموذج الآلة".

ورغم الانتشار الكبير لهذه المدرسة ومساهمتها في تنمية علوم التنظيم والتدبير فإنها تلقت انتقادات كبيرة من الاتجاهات التي لحقتها خصت بالتحديد ابتزاز الأجور، والعقوبات، وتجريد العامل من إنسانيته بحيث لا ينظر إليه

كشخص بل كامتداد للآلة. ولعل من أبرز رواد هذه النظرية "فريدريك تايلور" و"فايول".

2.10. نظرية الإدارة كعلاقات إنسانية: لقد اهتمت هذه المدرسة بالفرد وسلوكه في التنظيم، وتوصلت إلى أنه لا يمكن تقييم سلوك الفرد كوحدة منعزلة، ولكن كعضو في جماعة يتعرض لضغوطها وتأثيرها. فسلوك الفرد أو الجماعة في التنظيم الرسمي قد يختلف تماما عن سلوكهم الحقيقي، ومن هنا انصب اهتمام أنصار هذه المدرسة على التنظيمات غير الرسمية (النقابة، الصداقات، علاقات العمل...) بين أعضاء التنظيم وتأثيرها على القيادة. ومن رواد هذه المدرسة "ماري فولييت" و"سايمون" و"إيلتون مايو".

3.10. نظرية الإدارة كعملية اجتماعية: تعتبر هذه النظرية من أكثر النظريات شيوعا في الإدارة التعليمية، وهي تنظر للإدارة بتسلسل هرمي للعلاقات بين الرؤساء والمرؤوسين في إطار نظام اجتماعي، بهدف تحقيق أهداف النظام التربوي، وهذه النظرية ترى أن النظام الاجتماعي للمؤسسة التعليمية يتألف من عنصرين يؤثر كل منهما في الآخر:

١.المؤسسة التعليمية والدور الذي تقوم به والتوقعات لهذا الدور نحو تحقيق الأهداف، وهذا يمثل البعد الوظيفي أو المعياري.

٢.الأفراد العاملون في المؤسسة، والنشاطات التي يقومون بها في المؤسسة، وهذا يمثل البعد الشخصي.

4.10. نظرية الإدارة كعملية اتخاذ قرار: إن القرار هو لب العملية الإدارية والمحور الذي تدور حوله كل الجوانب الأخرى للتنظيم الإداري، وتركيب التنظيم الإداري يتحدد بالطريقة التي يتخذ بها القرارات، ويرى هربرت سيمون H.Simonإن التنظيمات الإدارية تقوم أساسا على عملية اتخاذ القرار، وإن اتخاذ القرارات هو قلب الإدارة، وإن مفاهيم نظرية الإدارة يجب أن تكون مستمدة من منطق وسكولوجية الاختبار الإنساني.

5.10. نظرية المنظمات: تعتبر التنظيمات الرسمية وغير الرسمية نظاما اجتماعيا في نظرية التنظيم، ومن خلال النظام تكون الإدارة أحيانا عاملا يزيد أو ينقص من التعارض بين أعضاء المجموعات والمؤسسات أو المنظمة – المدرسة – فنظرية التنظيم هي محاولة لمساعدة الإداري ليحلل مشاكل المنظمة، وترشده في خطته وقراراته الإدارية، كذلك تساعده ليكون أكثر حساسية لفهم المجموعات الرسمية وغير الرسمية التي له علاقة بها.

6.10. نظرية الإدارة كوظائف ومكونات: يعتبر سيرز من أوائل من درسوا الإدارة التعليمية دراسة واسعة، ونشر كتابه المعروف باسم The Nature Of The Administration Process وذلك في عام 1950، وقد حلل فيه العملية الإدارية إلى عدة عناصر رئيسية هي: التخطيطٌ، التنظيمٌ، التوجيهٌ، التنسيقٌ، والرقابة.

7.10. نظرية القيادة: تركز هذه النظرية على أن عملية القيادة التربوية للمؤسسات التعليمية هي من الأمور الهامة

بالنسبة للمجتمع وبالنسبة للإدارة التعليمية وبالنسبة للمدرسة، وأن عملية القيادة في الحقيقة متشابكة بين كم كبير من الأطراف، أولياء أمور الطلاب ومدرسين وطلاب ومجتمع محلي وسلطات تربوية عليا، وعلية فإن القيادة ليست امتلاك مجموعة من الصفات والاحتياجات المشتركة فحسب، بل هي علاقة متبادلة بين المؤسسة التربوية وأعضاء المدرسة.

ثانيا: التشريع المدرسي:

مقدمة:

إن حياة الشعوب والأمم لا يمكن ضبطها وتنظيمها إلا بوجود قوانين وتشريعات سواء أكانت عرفية أم مدنية، فالهدف واحد هو تحديد حقوق وواجبات كل فرد نحو ذاته وتجاه الآخرين.

والتشريع المدرسي هو فرع من هذه القوانين جاءت لضبط وتوضيح عدة جوانب تهم فئة الموظفين والدارسين في قطاع التربية والتعليم.

1. مفهوم التشريع المدرسي:

1.1. تعريف التشريع:

مجموعة من القواعد القانونية التي تضعها سلطة مختصة في الدولة لتنظيم وضبط علاقات الأفراد في المجتمع.

2.1. تعريف التشريع المدرسي:

التشريع المدرسي هو مختلف النصوص القانونية التشريعية والتنظيمية التي تسير قطاع التربية والتعليم في مختلف مجالاته.

3.1. أقسام التشريع المدرسي:

– قسم خاص بتنظيم التربية والتعليم والتكوين والمتضمن المصالح المركزية للوزارة والمؤسسات التعليمية والثقافية والتكوينية.

– قسم خاص بأحكام تنظيمية تتعلق بحماية المؤسسات وتنظيم سيرها.

– قسم خاص بالموظفين في ميدان التربية والتكوين ابتداء من توظيفهم الى التعاقد، كما يشمل القرارات التي تحدد مهام وصلاحيات موظفي التأطير والتعليم والتوجيه والتربية ومصالح الاقتصادية.

– قسم خاص بالتلاميذ، ومسك الملف المدرسي وشروط تحويل التلاميذ الى المؤسسات اخرى ومنع العقاب البدني وما الى ذلك.

– قسم خاص بالأحكام الخاصة بالمجالس ويشمل القرارات التي تتضمن إنشاء وتنظيم مختلف المجالس البيداغوجية والتربوية والادارية وما إلى ذلك.

4.1. أهداف التشريع المدرسي:

- القدرة على معرفة النصوص التشريعية.
- القدرة على استثمارها وتوظيفها بما يخدم الفعل التربوي.
- القدرة على تنظيم الحياة الجماعية داخل المؤسسات التربوية وضبط العلاقات بين أعضاء الأسرة التربوية.
- القدرة على إيصال هذه النصوص الى كل الفاعلين لتتوحد الرؤى وتتظافر الجهود من أجل تحسين الأداء التربوي.
- القدرة على التفكير السليم والفهم الواعي في التعامل مع النصوص.
- القدرة على اكتشاف التناقضات والنقائص والفجوات إن وجدت.
- القدرة على معرفة النصوص التشريعية، معرفة وفهم النصوص التشريعية والتنظيمية وتحليلها.

5.1. أهمية التشريع المدرسي بالنسبة للمربي:

- أن يتعرف على النصوص القانونية التي تتحكم في تسيير وتنظيم التربية والتكوين.
- أن يطلع على شروط تطبيق هذه النصوص وما يعود منه بالفائدة على الأستاذ وما يترتب عن مخالفته أو التهاون في تطبيقه من آثر ونتائج سلبية.
- أن يعرف واجباته وحقوقه المهنية والتربوية والاجتماعية.

2. التشريع المدرسي بالجزائر خلال العهد الاستعماري.

كانت الكثير من القوانين الفرنسية الصادرة عن السلطة الاستعمارية قبل الاستقلال والمتعلقة بالتشريع المدرسي لا تتماشى ومميزات الشخصية الجزائرية وسيادة الدولة وطموحات الجماهير واختيارات البلاد، لأنها كانت تعمل على طمس الهوية والشخصية الإسلامية الجزائرية، أو على الأقل تمييعها.

ومن جملة هذه النصوص هناك ما كانت تقرر أن التعليم الممنوح بالمدارس العموميمة لائكي، لا يبيح التعليم الديني بها، وهو ما يتعارض ونظرتنا كجزائريين مسلمين إلى التعليم الذي يجب أن يكون متمحورا حول القيم الإسلامية والتراث الجزائري الأصيل. إضافة إلى ذلك فإن النصوص التي كانت سارية المفعول لا تعترف باللغة العربية كلغة تعليم في المدرسة؛ هذه اللغة التي ظلت طيلة الحقبة الاستعمارية مضطهدة وغريبة في عقر دارها وبين أهليها. وتوجد نصوص أخرى كانت ذات اتجاهات وإيديولوجيات استعمارية وخاصة تلكم المتعلقة بالمشاريع التعليمية التي حاولت السلطة الاستعمارية تطبيقها في الجزائر في شكل مخططات والتي كانت تهدف إلى هدم الشخصية الجزائرية وتشويهها.

3. فلسفة التشريع المدرسي من خلال المواثيق الرسمية للدولة الجزائرية.

بعد التذبذب الذي عاشته المدرسة الجزائرية منذ 1962 إلى بداية السبعينات، وبعد الاتكال على النصوص الفرنسية خاصة منها المتعلقة بالتشريع المدرسي، وبعد ملامسة النتائج غير المرضية التي بدأت تفرزها المدرسة الجزائرية، وبعد التفكير في كل هذه المعطيات والاستنتاجات، صار من الضروري إدخال تغيير جذري على المنظومة التربوية مع ضرورة الابتعاد عن الترقيعات الظرفية، فبدأت تظهر بوادر تصور المدرسة الأساسية؛

حيث ارتكز هذا التصور على معالجة سلبيات ملاحظة على المنظومة التربوية مثل:

- افتقار المدرسة إلى نصوص تشريعية جزائرية.
- انعدام فلسفة تربوية وتعليمية وتكوينية جزائرية مصرح بها.
- هيكلة المنظومة التعليمية غير الواضحة.
- طول المسار المدرسي.
- ظاهرة ارتفاع نسبة التسرب المدرسي والعودة إلى الأمية.
- وجود امتحانات بين بعض المراحل التعليمية.
- نظام ازدواجية الأفواج التربوية (شعب معربة ومزدوجة).
- ازدواجية لغة التعليم وطغيان اللغة الفرنسية.
- افتقار التعليم إلى النشاط.
- انغلاق المدرسة على نفسها.
- المنهجيات البيداغوجية واساليبها.
- ضعف مستوى المعلم والأستاذ وحاجتهما إلى التكوين.
- وجود نوعين من التعليم، عمومي وحر. وأشياء أخرى عديدة.

ولقد ركّز هذا التصور على:

- الاعتراف بحق التعليم بالنسبة للفرد الجزائري.
- تعميم التعليم على المستوى الوطني.
- اعتبار التربية مصلحة من المصالح العليا للأمة.
- مجانية التعليم.
- إجبارية التعليم.
- توحيد لغة التعليم أو تعريبه.

- عدم لائكية التعليم أو تشبثه بالإسلام.
- اختصاص الدولة به (احتكار التعليم والتكوين).

كما سطّر هذا التصور على غايات التعليم التالية:

- محو الأمية.
- تنمية شخصية الأطفال والمواطنين وإعدادهم للعمل والحياة في نطاق القيم العربية الإسلامية.
- اكتساب المعارف العامة العلمية والتكنولوجية.
- الاستجابة للتطلعات الشعبية وإلى العدالة والتقدم.
- تنشئة الأجيال على حب الوطن.
- تلقين التلاميذ مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين والشعوب وإعدادهم لمكافحة كل أشكال التفرقة والتمييز.
- منح تربية تساعد على التفاهم والتعاون بين الشعوب وصيانة السلام في العالم على أساس احترام سيادة الأمم.
- تنمية تربية تتجاوب مع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.